



• تحيي الجمعية مبادرة المحامين — النقيب عبد الرحمان بن عمرو وعبد الرحيم الجامعي وعبد الرحيم بن بركة، والأستاذ خالد السفباني — الذين قدموا في 28 دجنبر الماضي، دعوى أمام محكمة النقض للطعن في قرار الدولة المتضمن لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني والمطالبة بإلغاء الاتفاقية التي وقعتها مع الكيان الصهيوني تحت الرعاية الأمريكية.

• تستنكر اللجنة الإدارية تصاعد القمع والحصار ضد الأصوات المنتقدة، وتواتر الاعتقالات التعسفية في صفوف النشطاء والصحافيين والمدونين وهيمنة المقاربة القمعية ضد المخالفين للدولة في سياساتها والمناهضين لاستبدالها والفاضحين لفسادها. وتطالب بإطلاق سراح جميع معتقلي الرأي وفي مقدمتهم المدافعون عن حقوق الإنسان، وجعل حد للاعتقال التعسفي لنشطاء الريف وجرادة وبنى تجيت وجميع المدونين والنشطاء والصحفيين المعتقلين اعتقالاتا تعسفيا.

• تعبر اللجنة الإدارية عن انشغالها العميق لانتهاكات السافرة للحق في المحاكمة العادلة الناتجة عما يسمى بالمحاكمة عن بعد التي تتم غالبا في ظروف تقنية مزرية، ينتج عنها اعتداء سافر على حقوق المتقاضين، وخاصة السجناء منهم، مطالبة بإيجاد حلول لهذه الوضعية وما لها من تبعات وخيمة على حياة الناس وحقوقهم.

• تعبر اللجنة الإدارية عن تضامنها مع ضحايا الفيضانات التي عرفتها عدد من المدن وخاصة منها الدار البيضاء، وأيضا انهيار المنازل في لأحد أحيائها، وما نتج عن ذلك من خروقات سافرة للمواطنين والمواطنات، مطالبا بتعويض المتضررين وتوفير بدائل ملائمة لهم، والتحقيق في أسباب ما وقع من كوارث وتحديد المسؤوليات واتخاذ المتعين بشأنها، وإعادة النظر في سياسات التدبير المفوض الحالية للخدمات الاجتماعية، التي تبين إفلاسها في العديد من المدن، وضمان الحق في المعلومة بشأن ما يتخذ من إجراءات، ووضع سياسات حقيقية لمواجهة الفساد والمفسدين في تدبير الشأن العام، بدءا بإصلاح حقيقي للقضاء يقطع مع الإفلات من العقاب وحماية المفسدين.

• تطالب اللجنة الإدارية الدولة بحل المشاكل العويصة التي لا زالت تعرفها المنظومة التعليمية بسبب ما سمي بالتعليم عن بعد، والتي ينتج عنها المس الخطير بالمساواة بين الأطفال، وأيضا العديد من التلميذات اللواتي لم يتمكن من مواكبة الدراسة والسنة الدراسية تشرف على الانتهاء بسبب إغلاق دور الطالبات والطالبات والطلبة الجامعيين الذين لا يستطيعون أداء واجب الكراء في الأحياء الجامعية الخاصة التي ظلت مفتوحة بينما الأحياء الجامعية العمومية مغلقة.

• تساءل اللجنة الإدارية حول أسباب تعطيل البند الخامس من الدستور الخاص بترسيم اللغة الأمازيغية وتدين الاستمرار في سياسة التهميش والتمييز الممنهجة ضدها والتماطل الحاصل في تفعيل القانون التنظيمي الخاص بتفعيل طابعها الرسمي وتعتبر أن خلو قوانين المالية من ميزانية خاصة بتفعيلها، منذ صدور دستور 2011، دليل على أن الدولة لا تلتزم لا بالقوانين والتشريعات الوطنية ولا تحترم تعهداتها الأمامية؛

• تستنكر اللجنة الإدارية الانتهاكات المتواترة للحقوق الشغلية، واستمرار نزيف حوادث السير التي يذهب ضحيتها العاملات والعمال بسبب شروطه المتردية وتهالك الوسائل المستعملة وغير المعدة أصلا لنقل الناس مما يشكل انتهاكا سافرا لإنسانية العاملات والعمال، وخطرا مستمرا يهدد حياتهم ويودي بحياة العديد منهم كل سنة، وتطالب السلطات بتحمل مسؤوليتها في فرض احترام حقوق الأجراء من طرف المشغلين، بما فيها جعل حد لاستغلال ظروف الجائحة للإجهاد على الحقوق الشغلية بما فيها الحق في العمل مما جعل أكثر من مليون عامل وعاملة يفقدون عملهم في هذه الشروط، وتعبر اللجنة الإدارية عن مساندتها لمختلف النضالات التي يخوضها الأجراء سواء في القطاع الخاص أو رجال ونساء التعليم وغيرهم من أجراء القطاع العام المطالبين بحقوق مشروعة تضمنها القوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

• تعبر اللجنة الإدارية عن انشغالها العميق بالارتجالية والغموض اللذين يميزان تدبير الدولة للجائحة، والتناقضات التي رافقت التصريحات المتتالية حول اللقاح ضد فيروس كوفيد19، مطالبة المسؤولين بإعطاء كل المعلومات المتعلقة بهذه القضية خاصة أن الصحافة الأجنبية والتقارير الرسمية لبعض المنظمات الدولية تثير العديد من التساؤلات حول مختلف اللقاحات بينما المواطنات والمواطنون محرومون من حقهم في المعلومة خاصة في موضوع يهم حياة الناس وصحتهم، وأيضا المالية العمومية لبلدهم.

الرباط، في 16 يناير 2021